

البيانات المالية



تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني (ش.م.ب) «البنك» والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن أعضاء مجلس إدارة البنك مسئولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تتضمن هذه المسئولية تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية معقولة وملائمة في ظل الأوضاع القائمة.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمبادئ المهنية ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أي إفصاح جوهرية غير صحيح. يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصحة عنها في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواء ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. ولغرض تقييم هذه المخاطر تم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي تتمكن من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول الأمور التنظيمية والقانونية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإنه برأينا إن البنك يمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق معها. لقد قمنا بمراجعة تقرير مجلس الإدارة المرفق ونؤكد بأن المعلومات الواردة به متفقة مع البيانات المالية. ولم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١ أو لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهرية على أعمال البنك أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي إم جي

المنامة - مملكة البحرين

٢٠ يناير ٢٠٠٩